

## أزمة الحضارة الحديثة

لقد أرسى الحضارة الحديثة مبدأ الحرية كدعام أساسية اعتبارا لكون ان الإنسان لا يجب ان يكون مجرد وسيلة بل مركزا مستقلا للحياة. بهذا المنظور تم تشييد مسار تاريخي ضخم لكل نواحي الحياة الاجتماعية المفترض عدم ملاءتها للمدنية الحديثة .

اذ تم التأكيد على تساوى الحقوق لكل الأمم لتنظيم نفسها داخل حكومات مستقلة . كل شعب انطلاقا من خاصيته و مميزاته العرقية ,الجغرافية، اللغوية والتاريخية مدعو الى اختيار النموذج الحكومي الذى يناسبه , حسب منظوره الخاص للحياة السياسية .وكذا البحث عن الوسائل الكفيلة للاستجابة لحاجياته بشكل مستقل للحيلولة دون أى تدخل خارجي . لقد أضحت اديولوجية الاستقلالية الوطنية أرضية قوية توفر امكانيات التقدم .و ساهمت فى تفوق البسطاء كما شكلت لبنة أساسية لأرساء دعائم التضامن ضد كل أشكال الهيمنة الخارجية و أزالته الكثير من الحواجز التي كانت تقف فى وجه تنقل الإنسان والسلع .كما توسعت الاستفادة داخل الحدود الوطنية لكل دولة ناشئة , والشعوب الأكثر تخلفا من المؤسسات والأنظمة المعتمدة من الشعوب الأكثر تحضرًا ولكنها وبالقابل حملت فى طياتها بذرات الامبريالية الرأسمالية التي نمت خلال أيامنا هذه بشكل مضطرب .ليس فقط من حيث مساهمتها فى تكوين و تشكيل حكومات مستبدة ولكن أيضا فى المساهمة فى إثارة الحروب .

لم يعد ينظر الى الأمة حاليا كنتاج تاريخي للتعايش بين الإنسان كانعكاس للمسار الطويل للوحدة القوية للعادات والطموحات.

حيث يوجد داخل دولتهم الشكل الأكثر نرجاعة لتنظيم الحياة الجماعية فى سياق الاطار العام لكل المجتمعات الإنسانية .بل بالعكس من ذلك , فقد تحولت الأمة الى هوية و مشيئة الالهية باعتباره جهازا لا يضع نصب عينه سوى وجوده و تطوره الخاص دون اى اعتبار للدمار الذى يمكن ان يسببه للآخرين ان السيادة المطلقة للدولة الوطنية تتجه نحو تكريس مبدأ هيمنة البعض على الآخر بما أن الكل بدأ يشعر بالتهديد الموجه له من طرف الآخرين .معتبرا "مجاله الحيوى "امتدادا اكثر شساعة الذى يمكن الجميع من الحركة بشكل حر , و يؤمن له وسائل العيش ,دون الحاجة الى الاعتماد على الآخر.هذه الإرادة لا تمكن من فرملة توجه الهيمنة من طرف الدولة الأكثر قوة على الآخرين.

و كنتيجة لذلك ,فان الدولة التي تمارس الرقابة على حرية المواطنين ,قد تحولت الى دولة ذات سيادة على مواطنيها المفترضون خد متها بما يتيح امكانيات قوية لفرزحالة الحرب .و حتى أثناء فترات السلام , باعتبارها مرحلة توقف لتهييء الشروط مرة أخرى لحروب متتالية و غير ممكن تجنبها. فان ارادة الطبقة العسكرية الآن و قبل أى وقت مضى ,وفي كثير من الدول , قد أصبحت تهيمن على الهيئات المدنية .مما يحول دون تطبيق أنظمة سياسية حرة .حيث أصبحت المدرسة، العلوم، الإنتاج ،التنظيم الإداري،كلها مؤسسات تزيد من امكانية قيام حروب .و بذلك تحولت الأمهات الى عناصر منتجة لأجيال لا تتقن الالغة السلاح و الحرب . و بهذا القهر ,يتم مكافئتهم كما تكافئ الحيوانات المنتشرة هنا وهناك .حيث يتم تربية الأطفال و هم لا زالوا فى عمر الزهور على اتقان استعمال السلاح و على نمو ملامح الحقد والكراهية اتجاه الأجنبي .حيث الحريات الفردية تنقل حتى الأعدام ,منذ الوهلة التي ينخرط فيها الجميع فى العمل العسكرى المسلح و على الاهتمام بأداء الخدمة العسكرية .

و حيث ان الحروب المتتالية تجبر الجميع على مغادرة الأسرة, الأقطاع عن العمل , وترك ممتلكاتهم , و التضحية بحياتهم , لأهداف لا أحد يفهم قيمتها . وفي أيام معدودات يتم تدمير المكتسبات التي تم مراكمتها عبر العشرات من السنين من المجهودات المنجزة فى سبيل تحقيق العيش الكريم .ان حكومات الاستبداد هي التي استطاعت تحقيق بشكل عقلاى وحدة كل القوى ,عبر أسلوب مركزة القرار , من خلال الاستفادة من هامش الاستقلالية .وقد اصبحت هذه الدول الأجهزة الأكثر ملاءمة على المستوى العالمى فى أيامنا هذه . يكفى فقط أن تبادل احدى الدول فى تبنى نظام حكم استبدادي حتى يقوم الآخرون باتباع خطاها , حافزهم فى ذلك الأرادة فى البقاء .

لقد سبق و أكد نا أن لكل المواطنين الحق فى المساهمة فى تشكيل ارادة الدولة.و تشكل هذه الأرادة خلاصة لمختلف المتطلبات الاقتصادية و الأديولوجية لكل الشرائح المجتمعية , المعبر عنهم بشكل حر. و قد مكن هذا المنظور السياسى من تصحيح , او على الأقل من الحد من ضغط الكثير من التعسفات المتوارثة من الأنظمة السابقة . لكن حرية الصحافة و الجمعيات و التوسع التدريجى للانتخابات الشاملة ,تصعب اكثر واكثر من امكانية الدفاع عن الامتيازات القديمة عبر نفس الجهاز التمثيلى.

وقد أدركت الدول الضعيفة اقتصاديا , شيئا فشيئا اهمية استعمال هذه الوسائل للهجوم على الحقوق المكتسبة من طرف الطبقات الاجتماعية التي تنعم بالرفاه .ذلك ان الضرائب على الدخل الغير الناتج عن العمل و على المتتاليات ,و نسبة الضرائب على ذوى الثروات الكبرى , و كذا اعفاء ذوى الدخل المحدود , و على الممتلكات الأساسية , مجانية المدرسة العمومية , الزيادة فى النفقات الموجهة لمنظمات الضمان و الترقبات , الأصلاحات الزراعية ,مراقبة المصانع , كلها مطالب تهدد, فى العمق الامتيازات للطبقات الغنية .

و حتى الطبقات ذات الامتيازات , التي وافقت على مبدأ التساوي فى الحقوق السياسية , لا تستطيع تقبل حقيقة أن تنعم الطبقة الكادحة بهذه الحقوق السياسية , لا تستطيع تقبل حقيقة ان تنعم الطبقة الكادحة بهذه الحقوق , بالشكل الذى يعطي لهذه الحقوق مضمونها الحقيقي . حيث أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى و حيث ان التهديد أصبح قويا , فقد بدا طبيعيا ان تلك الأوساط بدأت تصفق بحرارة و تدعم الدكتاتوريات التي سحبت سلاح المقاومة من يد أعداءها .

من جهة اخرى , فقد ساهمت الشركات الصناعية و المؤسسات المالية الضخمة و كذا النقابات المستوعبة لجيوشى العمال ,فى الضغط بكل ما يمتلكون من قوة لأعتماد سياسات تتلاءم و مصالحهم الخاصة . مما صار تهديدا حقيقيا للدولة نفسها, بالشكل الذى يحولها الى كيانات اقتصادية فى صراع دائم فيما بينها . واصبح النهج الديمقراطى-الليبرالى أداة لأستغلال الجماعة حيث فقدوا أكثر فأكثر مكانتهم لتحل محلها الدولة الاستبدادية ,عبر الغاء الحريات الشعبية , التي وفرت الى حد ما بعض الحلول لصراع المصالح, فى وقت عجزت فيه بعض المؤسسات السياسية القائمة على معالجتها.

فى الحقيقة ,و فيما يلى ذلك ,تمكنت الأنظمة الشمولية على تقوية المكانة التي تتبوأها مختلف الشرائح الاجتماعية فى الحدود التي بلغت فى المراحل السابقة. حيث منعو-عبر المراقبة الأمنية – كل ما يرتبط بمناحى حياة المواطن , و عبر الأستنصال الغنيف للأختلافات , ولكل امكانية قانونية لأجراء تعديلات على واقع الأمر. و بذلك تم تأمين الدعم لطبقة طفيلية من الملاكين العقاريين , وكذا ملاكى الأراضى الزراعية , عبر عملية بيع و تصفية الأرصدة ,بلاضافة للطبقات الاحتكارية,و شركات العمل التسلسلى التي استغلت المستهلكين, و راكمت الثروة-القابعون وراء الكواليس ,

ولأجل حشد هم الطبقة العاملة , و جعلها بالتالى فى حالة خضوع , فقد تم تأليب النقابات التى كانت من قبل تنظيمات النضال الحر , مسيرة من طرف أفراد ذوى مصداقية , اذ تحولت الى تنظيمات للمراقبة الأمنية , تحت مستخدمين يتم اختيارهم من طرف الطبقة السائدة , و المسؤولة أمامها . اذ أن كل التغيرات التى طرأت على هذا النظام الأقتصادي , لم تأت الا لتلبية متطلبات الأجهزة العسكرية التى تتماشى والطموحات الرجعية للطبقات دات الامتيازات با اعتبارها راعية امينة لميلاد و تقوية الحكومات الشمولية . و بمقابل الدوغمانية الشمولية , فقد تاكدت القيمة الدائمة للعقل النقدى باعتبار ان كل ما يتم تبينه اما ان يبرراو ما له الزوال .  
و بفضل هذه الخاصية المنهجية , تم تحقيق أهم الانجازات التى عرفتها مجتمعاتنا فى كل الميادين

لكن هذه الحرية الفكرية لم تنج من الأزمات التى ساهمت فى بروز و ميلاد الأنظمة الشمولية , ذلك ان هذه المعتقدات الجديدة التى تم قبولها اما اقتناعا او نفاقا , بدأت تتغلغل بشكل سيادى داخل كل العلوم .

ورغم ان لا احد يدرك مفهوم المجموعة العرقية , و ان المفاهيم التاريخية الأولية اكدت عبثيتها . فقد أشرط على علماء وظائف الأعضاء على تعليل و افناع على اننا ننتمى الى عرق منتخب , فقط لأن الأميرالية فى حاجة الى مثل هذه الميثولوجيا -الأسطورة , للغرس فى قلوب الأغلبية صفات الحقد والعجرفة . ان المفاهيم الأكثر مصداقية للعلوم الأقتصادية تقدم سياسة الأستقلالية , حيث مثلت المبدلات المتوازنة والآليات العتيقة للمركنتيلية اكتشافات خيالية فى عصرنا . ومن منظور اقتصادى , فمجموع الدول فى حاجة الى بعضها البعض , باعتبار ان المجال الحيوى لكل شعب , يريد ان يحافظ على مستوى معيشى يتلاءم و الحضارة الحديثة رهين بارتباطه بكل العالم . لكن دأب البعض الى ابتكار مفهوم - *pseudo-science* - الجيوسياسية بهدف اعطاء قاعدة نظرية لأرادة الأميرالية فى السحق و خدمة لمصالح الطبقة الحاكمة , فقد تم تزييف الحقائق الأساسية للتاريخ , وتم خلق العقل البشرى عبر التهديد المستمر للظالمة وحتى القيم الأخلاقية الأجماعية المتمثلة فى الحرية و المساوات قد تم تدميرها حيث لم يعد الإنسان يتمتع بصفة المواطنة الحرة الواجب توفيرها من طرف الحكومة لبلوغ الغايات الجماعية . هم فقط عبيد للدولة التى تمتلك الحق فى تحديد غاياتهم على أساس ان أرادة من يتحكمون فى زمان السلطة هى أرادة من يتحكمون فى زمان السلطة هى نفسها ارادة الدولة . جاعلين من الإنسان , باعتباره صاحب حق , تحت رحمة التراتبية حيث عليه الطاعة و دون نقاش للسلطات العليا وكان الأمر يتعلق بمشينة الآهية . حيث ينبعث نظام- الطبقي المنعزلة -و بكل قوته من الرماد . و بعد تحقيق النجاح فى العديد من البلدان وجدت هذه الحضارة الرجعية أخيرا , فى النموذج الألماني النازى بالقوة الضرورية لبلوغ النتائج القصوى . ونجاحها يعنى بالضرورة تقوية الأنظمة الأستبدادية فى كل بقاع العالم .

كل تلك الخصائص الى حد بعيد أنتجت حالة أدانة للقوى التقدمية، وحوالتها الى مجرد معارضة ذات ملامح سلبية بما لا يدع مجالاً للشك فقد برهنت العجرفة و التصلب التقليدي للأوساط العسكرية الألمانية على جوهر الهيمنة التي تتمثلها بعد الانتصار في الحرب. ولا يتردد الألمان بعد انتصارهم في قبول اغداق بعض من كرمها اتجاه الشعوب الأوروبية الأخرى. مبددين استعدادهم في الاحترام الشكلي لحدودهم الجغرافية و مؤسساتهم السياسية. كل ذلك في سبيل الهيمنة في محاولة لغرس ذلك الأحساس العقيم بالمواطنة الذي يولى الأهتمام للألوان الوطنية للأنسان الذي يتقدم بشكل ارادى للخطوط الأمامية للنار. بدل الأهتمام بعلاقات القوة ولما هية مؤسسات الدولة. ومهما كانت اللباس التي ترتديها ، فإن الحقيقة تضل واحدة : انقسام جديد للأنسانية لجزيئات. ولأن الحلول المقدمة ، و المتوافق حولها بين الأطراف المتناقضة يتم ترجمتها للارتقاء نحو الدولة الشمولية ، باعتبار أن كل التي نأت بنفسها عن الأمبراطورية الألمانية تجد نفسها لأعتماد نفس أشكال التنظيم من أجل الأستعداد بشكل ملائم لأستئناف الحرب .

و اذا كانت ألمانيا الهتليرية قد تمكنت من سحق كل الدول الصغيرة ، فانها قد أرغمت القوى العظمى على الدخول على الخط. تلك المواجهة الشجاعة لبريطانيا العظمى - وحتى في الأوقات الصعبة التي فرضت عليها مواجهة العدو بشكل أنفرادى - فقد حتمت على الجانب الألماني مواجهة القوة الضخمة للمقاومة التي أبداها الجيش السوفياتى. مما اتاح الفرصة لأمريكا لتوظيف امكاناتها الأنتاجية الغير محدودة. و استطاع الشعب الصينى فى سياق مواجهة الأمبريالية اليابانية . و تم تسخير امكانيات ضخمة من العنصر البشرى و الثروات لمواجهة القوى الشمولية حيث بلغت ذروتها لدرجة انها بدأت تفقد قدرتها على المواجهة و على العكس من ذلك ، فقد تمكنت القوى المواجهة لها على تجاوز لحظات الأتهيار التام و أستلام المبادرة .

وقد أيقضت الحرب لدى قوى التحالف ارادة التحرير ، ولم يقف الأمر عند تلك الحدود ، بل حتى الدول التي عانت من العنف قد تحركت لديها نفس الأرادة. بل وحتى شعوب قوى المحور ، بدورها قد توضح لها حالياً أنها قد أستدرجت فى سياق وضعية يانسة ، فقط لسد ضماً الهيمنة لرؤسائهم. لكن المسار البطيء الذى ساهم فى ارساء معالمه بشكل سلمى الغالبية العظمى من الناس وبالتالي الى تقويته قد توقف فاسحا المجال للتيار المعاكس. وقد انضمت الى هذا التيار العتيد كل القوى التقدمية ، الأحزاب الأكثر تنويراً من الطبقات العاملة التي عبدة الطريق لمستوى معيشى مرتفع من خلال طموحات اختزلت فى تباطها المأسى و وضعيات التملق. وقد توسع هذا التيار ، ليشمل كذلك العناصر الأكثر وعياً من الطبقات المثقفة التي استاءت من القيود المفروضة على استثمار عناصر الذكاء والابتكار. أما فئة المقاولين الذين احسوا بامكانيات جديدة للمبادرة ، و رغبة منهم للانعتاق من أصفاد البيروقراطية ومفهوم الأستقلالية الوطنية الذى يعيق الحركة . وكل من يختزن فطرياً عنصر الأحساس بالكرامة ، عبروا بشكل واضح و صريح على رفضهم المطلق لكل ما من شأنه أن يجرهم الى حالة الذل و الهوان. وعلى عاتق كل تلك القوى فى يومنا هذا ، مسؤولية حماية حضارتنا .

### مهام ما بعد الحرب:

ان اندحار المانيا لم ينتج عنه بشكل آلى اعادة تنظيم أوروبا انسجاماً مع تمثلاً للحضارة . وخلال مرحلة الأزمة القصيرة زمنياً لكنها مؤثرة ، التي عرفت فيها الكثير من الدول

للأنقاذ- من أجل أنقاذ ما يمكن أنقاذه -و بالتالى يحرمهم هذا الأنبهار من كل الضمانات التى يتمتعون بها الآن ويعرضهم لهجوم القوى التقدمية .  
حالة الثورة: التوجهات القديمة والجديدة

ستدرك مجموع الشعوب أن انهيار الأنظمة الشمولية يعنى على المستوى النفسى حلول "الحرية". حيث ستختفى كل القيود لتسود ، بشكل اوتوماتيكى و بقوة حرية الرأى و كذا حرية الجمعيات. حينها ستنصر التوجهات الديمقراطية . والتى ستعمل الكثير من الألوان ،أبتداءا من ليبرالية محافظة جدا مرورا بالأشترابية ،وصولاً للفوضوية . و تؤمن هذه التوجهات ب "الجيل الأعتباطى " للأحداث و المؤسسات ولحسن النوايا القادمة من الأسفل .وكما لايراد كى الذراع ل"التاريخ " و ل"الشعب " و "البروليتاريا" و لكل المسميات التى ينعنون بها آلهتهم .كما يطمحون الى اندحار الدكتاتوريات بشكل يعيد للشعب حقه فى تقرير مصيره .و يتم تنويع احلامهم فى سياق اجتماعات محددة -تنبثق من خلال انتخابات موسعة و فى اطار احترام حق الناخبين - التى من واجبها تحديد دستور يتوجب اعتماده .و اذا لم يتحل الشعب بالنضج السياسى اللازم ،فأن العملية سينتج عنها دستورا سىء ،لكن ذلك يقضى بالضرورة الى التدخل فى سبيل تصحيحه الا من خلال عملية اقناع ثابتة .

مبدنيا لا تلغى القوى الديمقراطية من حساباتها أسلوب العنف , لكن لن يتم اللجوء اليه الا اذا اقتنعت الأغلبية العظمى بملحااحيته . بمعنى عندما لا يتوجب الا وضع النقط على الحروف . انهم اذا قادة متمكنون فقط خلال المراحل الجارية . حين يقتنع الشعب فى عموميته ،بحسن نوايا المؤسسات القائمة , والتى لا يمكن بأى حال من الأحوال ادخال تعديلات عليها الا نسبيا و بشكل جزئى . وخلال العصور التى تعرف ولادة المؤسسات ، و ليس مراحل التسيير ، فان الممارسة الديمقراطية تشهد فشلا ذريعا . ذلك أن العجز الذى عانى منه الديمقراطيون أبان الثورات الروسية الألمانية و الأسبانية تمثل مثلا لثلاث حالات حديثة . و فى الوضعيات كالتى سبق الإشارة اليها ،فقد كانت تميل القوى التقدمية ، و بدون تردد خصوصا بعد انهيار الآلة القديمة للدولة ، عبر قوانينها و ادارتها الى تنظيم اجتماعات و لقاءات شعبية التى بدت كظاهرة مستمدة من العدالة القديمة . و كان الشعب يدرك أن لديه متطلبات يجب تلبيتها ، لكنه بالمقابل لا يعلم بالضبط ما هى هذه المتطلبات و ما

يعتقدون ان واجبهم يتمثل فى خلق هذا الاجماع ، و يقدمون أنفسهم اذن على انهم - فى الوقت الذى كان يجب عليهم أن يمثلوا قادة قادرين على التوجيه و على أتم المعرفة بالهدف الذى يتوجب بلوغه .

و يضعون الفرص التى تتوفر لديهم من أجل تقوية النظام الجديد ، من خلال محاولتهم على تفعيل أجهزة التى تفترض تهيئنا طويل الأمد، و تتسجم هذه الأجهزة مع المراحل الهادئة نسبيا ، و يقدمون بذلك لخصومهم السلاح لهزمهم وبشكل عام يشكلون بكل توجهاتهم المختلفة ، ليس ارادة التجديد ، بل لكل الطموح الغامض الذى يسود و الذى يشل كل الأطراف . حيث يتم تهييء الأرضية الشائكة لتشكيل رد الفعل . أن المنهج السياسي الديمقراطي سيشكل قوة مية فى الأزمة الثورية . وبقدر ما ستستعمل النخبة الديمقراطية فى بلاعها ، شعبيتهم الأصلية للمناضلين من أجل الحرية ، و فى غياب سياسة ثورية جديدة ، بقدر ما ستتوجه المؤسسات السياسية ما قبل الشمولية الى اعادة التشكيل . و ستمتد المواجهة مرة أخرى متبعة النماذج القديمة للمواجهة بين الطبقات . أن المبدأ الذى كان وراء المواجهة بين الطبقات هو ذاته المضمون المشترك لكل المشاكل السياسية الذى شكل مركز المسيرة الأساسية لعمال المصانع . و بشكل خاص فقد مثل الوسيلة لأعطاء معنى لسياستهم ، طالما أنه لم يتم إعادة النظر فى المؤسسات الأساسية . لكن نفس المبدأ تحول الى وسيلة لعزل الطبقة العاملة بمجرد ما تتأكد ضرورة تغير كل التنظيم المجتمعى . وبشكل كلاسيكى ، فان العمال المثقفون لا يهتمون الا بمصالحهم الخاصة جدا ، دون الاكثار بمطالب الشرائح المجتمعية الأخرى . وأكثر من ذلك ، فقد كانوا يطمحون الى ديكتاتورية أحادية الجانب لتحقيق التقسيم الطبواوى لكل وسائل الإنتاج ، فى سياق حملة دعاية التى ادعت توفير العلاج لكل الألام . ولم تقتنع بهذه السياسة الا الطبقة العاملة التى حرمت القوى التقدمية الأخرى من أجل دعم هذا المشروع المجتمعى ، بل و تحولت هذه القوى الى نقيض تم استثمارها من طرف القوى الرجعية و بشكل ماهر لكسر شوكة الحركة ظالبروليتاريا نفسها . و من ضمن مختلف الحركات البروليتارية المتبينة للسياسة الكلاسيكية و للمثل الجمعية ، نجد الشيوعيين الذين قبلوا صعوبة الحصول على القوة اللازمة للانتصار، و من أجل ذلك فقد غيروا تقديراتهم - خلافا للأحزاب الشعبية الأخرى - و تحولوا الى حركة مخلقة بشكل صلب لاستغلال الأسطورة الروسية من أجل تنظيم العمال ، دون الرضوخ لتوجيهاتهم .

و بفضل هذا التصور ، فقد برهن الشيوعيون على نجاعتهم أكثر مما هو عليه حال الديمقراطيون . لكن و بقدر ما زالو يحتفظون بالتمييز بين الطبقات العاملة و باقى الطبقات الثورية ، و بضرورة انجاز الثورة ، بقدر ما تمثل هذه الاعتبارات ، وفى الأوقات الحاسمة عنصريضعف الجميع . و أكثر من ذلك فقد أنحيازهم للدولة الروسية اننى طالما وظفته لمصالحها الوطنية - اختيارا منهم من كل سياسة توفر الحد الأدنى من الاستمرارية . أنهم دانما فى حاجة لتغيير ملامحهم و الضياع بسهولة معا و الديمقراطيون الذين احتاجوا اليهم . فقط لأن السلطة لا يتم بلوغها بالحيلة ، لكن من خلال القدرة على توفير الأجوبة الملموسة و الحيوية لمتطلبات المجتمع الحديث .

و اذا كان سينحصر النضال غدا على المستوى الوطنى التقليدى ، فانه سيكون صعبا جدا الهروب من - القديمة . ان الدولة الوطنية قد وضعت الهياكل وبشكل معمق لاقتصادها . لكن يتوجب معرفة من سيستفيد من الأقتصاد - اى من هى الطبقة المستفيدة - التى ستحتفظ بوسائل

و اذا بلغت هذا الهدف ، فأنها تكون قد حسمت المعركة لصالحها . و قد تبدو هذه الدول ، على الأقل على مستوى الشكل ، بأنها ديمقراطية و اشتراكية ، اذا لا تعدو اعادة السلطة فى يد الرجعيين الا مشكل وقت . و ستعود للوجود الغير الوطنية ، و كل دولة جديدة ستبحث جاهدة على تلبية حاجيتها فقط عبر لغة السلاح . اذ سيكون هدفها الأساسى ، مرة أخرى وبشكل سريع ، هو تحويل الشعوب الى جيوش مسلحة . حيث ستتحول القيادة الى الجنرالات و القادة العسكريين ، حيث كذلك سيستفيد الأحتكاريون من هذا الوضع . وستقوى الأجسام البيروقراطية . ويتمكن القادة الدينيون من تدجين الشعوب . فى كل الانتصارات التى تم تحقيقها يتم هدرها ، أمام ضرورة الأستعداد للحرب من جديد .

ان المشكلة التى يجب التعاطى معها و بالتالى حلها ، وقبل اى شيء آخر – طبعا اذا توفرت ارادة الحفاظ على مسار التطور – هو بالدرجة الأولى القضاء النهائى على وضع التقسيم الذى تعيشه أوروبا و بالتالى على مفهوم السيادة الوطنية – ان الهزيمة الذى شهدتها معظم الدول الأوروبية لصالح الضغط الذى تمارسه ألمانيا قد ساهم فى وحدة مصير الشعوب الأوروبية ، التى وجدت نفسها أمام وضع الانصياع ، بشكل جماعى للهيمنة الألمانية ، أو على العيش ، بعد اندحار النازية أزمة الثورة ، حيث لا وجود للهياكل الصلبة . و على هذا الأساس ستجد الشعوب نفسها ، و أكثر من أى وقت مضى مجبرة على إعادة تنظيم نفسها فى اطار دول على شاكلة أوروبا الفدرالية . ان التجربة القاسية خلال العشر السنوات الأخيرة قد فتحت الأعين حتى لهؤلاء الذين لم يكن يرغبوا فى الرؤية ، و على نضج العديد من العناصر المنسجمة مع طموحاتنا .

و يقر الأشخاص العقلاء أنه من المستحيل الحفاظ على التوازن بين الدول الأوروبية و من ضمنهم ألمانيا العسكرية ، والتمتع بنفس الشروط و باقى الدول ، أكثر مما يجبدون الضغط على ألمانيا بمجرد هزمها . و الدليل على ذلك أن لا أحد يستطيع عزل نفسه عن المواجهة التى يخوضها الآخرون . حيث لا تعدو أن تكون إعلانات الحياد والاتفاقات على عدم مهاجمة الآخريين مجرد ادعاء بدون قيمة . وقد أوضحنا لا جدوى – بل و الضرر الذى يمكن أن تلحقه – هيئات من قبيل الأمم المتحدة التى تدعى ضمان القانون الدولى بدون قوة دولية قادرة على فرض قراراتها ، و كذلك على أحترام سيادة الدول الأعضاء . و قد أصبح من العبث الحديث عن مبدأ عدم التدخل ، الذى يراد منه أن يترك كل شعب حرا لأختيار الدولة الأستبدادية ، وكأن التنظيم الداخلى لكل دولة لا يمثل مجالا حيويا لكل الدول الأوروبية الأخرى . لقد غدت المشاكل المتعددة التى تسمم المجتمع الدولى فى علاقة بقاراتنا مستساغة ، حيث يتم رسم الحدود الجغرافية أين توجد شعوب مختلطة ،

فى الوقت الذى يمكن أن نجد فى أوروبا الفدرالية الحل الأنسب , كما كان عليه الوضع فى السابق . و المشاكل المماثلة للدويلات الصغيرة التى انصهرت فى سياق الوحدة الوطنية ، و قد فقدت هذه المشاكل باعتبار أنها تحولت الى مشاكل مرتبطة بالعلاقة بين مختلف الأقاليم للأمم الواحدة .

ومن جانب آخر ، فقد مثل نهاية الاحساس بالأمان لبريطانيا العظمى من خلال عدم ولوجها حلبة المواجهة ، والذى دفعت الأنجليز على تغيير " عزلتها المذهلة " ، وانهيار الجيش بل وحتى الجمهورية الفرنسية من خلال أول احتكاك جدى أمام القوة الألمانية و كنتيجة لذلك فقد تبين المنظور الشوفينى للتفوق المطلق للفرنسيين و بشكل خاص الوعى بخطورة المضى جماعيا – لخدمة المصلحة العامة . مما مثل مجموع الشروط الذى يمكن أن يقوموا به لصالح تشكيل نظام فدرالى الذى يمكن أن يضع حدا للفوضى الحالية . فى الواقع ، فإن أنجلترا التى قبلت استقلال الهند ، و أن فرنسا قد فشلت فى الأفق و من خلال اعترافها بالهزيمة، كلها عوامل جعلت سهلا البحث عن أرضية للاتفاق من أجل تصفية الاستعمار . و إضافة لكل ذلك ، يتوجب إضافة معطى اختفاء مجموعة من اهم الملكيات، وهشاشة الأرضية التى تقف عليها تلك التى تضمن استمرارها . و يجب الأخذ بعين الاعتبار ، طبعا ، أن هذه الملكيات ذلك أنهم شكلوا، وبفضل هذه المصالح ، عائقا كبيرا على مسار التنظيم العقلانى للدول المتحدة بأوروبا ، التى لا يمكن أن تتشكل الا من خلال نظام تأسيسى جمهورى لكل الدول الفدرالية ، وحين يتم تجاوز أفق القارة القديمة ، ومن خلال رؤية جماعية ، على دفع الشعوب الأخرى على تبني هذا النظام ، و يجب الاعتراف بأن أوروبا الفدرالية هى الضامن الوحيد التى يمكن أن تؤطر علاقات التعاون السلمى مع شعوب آسيا و أمريكا ، وفى سياق منظور يروم توفير الشروط للوحدة السياسية لكل العالم .

ولأسف لا يتم تفعيل الضوابط الديمقراطية فى سياق ممارسة الاختلاف بين الأحزاب التقدمية و الأخرى الرجعية . حيث أن الخط الفاصل بين هؤلاء : الذين يتمثل طموحهم القديم خلال المواجهة فى عملية الاستلاء على السلطة السياسية على المستوى القطري ، والذين بشكل لا ارادى يستعملون القوى الرجعية ، من خلال استعاب الطموحات الشعبية ووضعها داخل منظومة القيم القديمة ، و السماح لإعادة بروز المفاهيم العنثية القديمة – وبين هؤلاء الذين يتمثل طموحهم فى بناء الدولة الأممية الصلبة . حيث يتم العمل على أعداد القوى الشعبية فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، و حتى بعد الاستلاء على السلطة الوطنية ، التى يتم أستعمالها بشكل استعجالى ، كوسيلة من أجل تحقيق الوحدة الدولية . و عبر الدعاية والفعل ، سيتم البحث عن مد جسور التواصل و ربط الصلة بين مختلف الحركات ، التى ستتشكل حتما فى العديد من الدول . وكذلك وضع الأسس لممارسة قدرة على تعبئة كل القوى المتمكنة من أدوات الفعل للمساهمة فى ميلاد جهاز جديد الذى سيشكل أضخم و أبداع انجاز لم تعده أوروبا منذ قرون . وكل هذا فى سبيل تأسيس دولة فدرالية قوية التى تمتلك قوة عسكرية أوروبية – بدل الجيوش القطرية – التى تقضى قطعيا على الأستقلالية الاقتصادية الداعمة للأنظمة الشمولية . حيث ستوضع الأسس و الأماكن اللازمة للتنفيذ ، فى مختلف الدول الفدرالية ، لتنفيذ أختياراتها طالما سيساهم فى الحفاظ على الأمن العام ، مع ترك لهذه الدول هامش من الأستقلالية الضرورية لتسيير أمورها السياسية بما ينسجم مع الخصوصيات لمختلف الشعوب . و اذا وجد ، فى الدول الأوروبية الأساسية ، الرجال القادرون على فهم كل هذا ، فإن النصر سيكون قاب قوسين أو أدنى . باعتبار أن الأجواء العامة وكذا قناعات الناس كلها عناصر مساعدة فى سبيل أنجاح مشروعهم . ولأنهم سيجدون أمامهم أحزاب و تيارات فاقدة للمؤهلات بفعل التجربة القاسية خلال العشرين سنة ماضية . و لأن الوقت قد حان لتفعيل الأختيارات الجديدة



## مهام ما بعد الحرب – اصلاح المجتمع .

ان مهمة بناء أوروبا حرة وموحدة ضرورة حتمية لتحقيق الحضارة الحديثة ، و ذلك لاعلان القطيعة مع عهد الأنظمة الشمولية . و مع نهاية هذا العهد سيتم ارساء دعائم سيرورة تاريخية ضد اللآ مساواة و كل أشكال الامتيازات الاجتماعية . حيث كل المؤسسات المحافظة التي كانت تقف حجرة عثرة أمام تحقيق هذا الهدف سيكون ما لها الزوال . ذلك أنه يجب استثمار أزمة البنيات المحافظة بكل شجاعة و عزم .

و للأجابة على حاجتنا ، يجب أن تكون الثورة الأوروبية ثورة اشتراكية ، بمعنى أن نقدم على تحرير الطبقة العاملة ، و بالتالي تحقيق شروط عيش أكثر انسانية . حيث سيتم رسم خطوط توجيهية على مستوى التنظير من أجل القطع مع مفهوم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، على الأقل على المستوى النظري ، مع إمكانية القبول بها مرحليا لما يتبين استحالة القضاء عليها . وقد شكل المعطى الأقتصادي اول مكون طوباوى باعتباره يمثل المجال الذى من خلاله ستتعق الطبقة العاملة من فلول الرأسمالية ، لكن حتى و ان تحققت هذه الشروط ، فان ذلك لا يعنى بالضرورة بلوغ الهدف المنشود بقدر ما يدل على تأسيس نظام يخفف من عبأ الضغط الذى يمارسه البيروقراطيون على عموم المواطنين . ان المبدأ الأساسى للأشترابية – و بالأخص المسؤولية الجماعية لم يمثل الا الاستنتاج المتسرع و الخاطىء- هو أن توضع القوى الأقتصادية رهن إشارة الإنسان الذى يقوم بتوجيهها و مراقبتها ، كما هو الشأن بالنسبة لعناصر الطبيعة ، بشكل عقلا نى ، و من أجل أن لاتظل الجماهير الشعبية مجرد ضحايا .

ان القوى العظمى الحاملة لمشروع النمو ، و التى يمكن أن تختزل المصالح الخاصة لايجب أن يتم خنقها ووضعها بالتالى فى حالة موت فى الحياة العامة ، لتجد نفسها أمام مشكل الأختلاف على مستوى كتلة الأجورو ما شابه ذلك . بل يجب على العكس من ذلك تمجيد هذه القوى و تقديم لهم فرص أخرى للتطور و النمو من أجل الانخراط كما يجب ، فى الوقت ذاته تهيئة الأرضية و فتح القنوات من أجل تحقيق الأهداف التى تخدم المصلحة العامة .

كما يجب استئصال الملكية الخاصة ، تحديدها ، تصحيحها أوحتى توسيعها حسب الحالة ، لا عبرأساليب دوغمانية أو انطلاقا من مسلمات مبدئية . هذا التوجه هو بطبيعة الحال جزءا من المسار الذى تكون فى سياق الحياة الأقتصادية الأوروبية بعد معاناة قاسية جراء الكوابيس التى أحدثتها الأنظمة العسكرية او البيروقراطية الوطنية.

ان الحل العقلاني يجب أن يحل مكان الحلول غير المنتظرة. و هذا من خلال الوعي الذى يتحلى به العمال.ولنتمكن

من ضبط و تحديد هذا التوجه ، و من أجل كذلك التأكد من أن المصالح و المنهجيات المعتمدة فى سياق كل النقط التى يتضمنها هذا البرنامج يجب أن تقترن بالمعطى الأولى لكن الضرورى المرتبط بالوحدة الأوروبية ، لكل ذلك تشير النقط التالية:

-أ-لا يجب أن نترك الخواص والمقاولات التى تمارس بالضرورة أنشطة احتكارية ، أن نتركها تستغل المستهلك ، مثلا:

الصناعات الكهربائية، المقاولات التي نريد تبقى و لا نريدها أن تفلس بحكم الأهمية التي تكتسبها من أجل الصالح العام ، لكن لكي تعيش وتنتعش هذه المؤسسات يجب اتخاذ اجراءات احترازية أو وقائية ، وكذلك شييء من الامتياز ....الخ.

و المثال الحي لهذا النوع من الصناعات يتمثل الى حدود الآن ، في ايطاليا ، من خلال -صناعات الحديد -وكذلك المقاولات الضخمة من خلال رؤوس الأموال الكبيرة التي يستثمرونها ومن خلال كذلك العدد الهائل للمستخدمين والعمال ، مما يؤهل هذه المقاولات على ابراز مؤسسات الدولة ، وبالتالي الضغط من أجل اعتماد سياسات تخدم مصالحهم .كما يمكن تنحو نفس المنحى الصناعات المنجمية ، المؤسسات المالية المهمة ،المقاولات الكبرى للتجهيز .انها مجالات يجب أن تقوم المؤسسات باجراءات التأميم على مستويات عالية ،و بدون استثناء أي من الحقوق المكتسبة.

ب-ان الخصائص التي طبعت ،في الماضي ، مفهوم الحق في الملكية و الحق في التناوب قد سمحت لمراكمة الثروات في يد أقلية ذات الامتيازات،حيث كان من الأجدر أن يتم توزيع الثروة ، أثناء أزمة الثورة ، بشكل عادل ،بما يسمح القضاء على المجموعات الطفيلية و لأعطاء للعمال وسائل الانتاج التي هم في حاجة اليها . وذلك من أجل تحسين مركزهم الاقتصادي و تمكينهم من بلوغ أكبر قدر ممكن من الاستقلالية .بمعنى أننا نفكر من جهة في اصلاح زراعي ،حيث تتحول ملكية الأراضي الزراعية لمن يزرعها،و بالتالي ينمو عدد المالكين ،و من جهة أخرى اصلاح صناعي .الذي يمكن العمال من الملكية في القطاعات غير الحكومية،عبر تسييرها في اطار تعاونيات ، أو عبر أسهم العامل .....الخ.

ت-ويجب كذلك مساعدة الشباب في معركتهم من أجل الحياة من خلال تدليل الصعوبات .وبالأخص المدرسة العمومية التي يجب أن تقدم كل الامكانيات لمواصلة الدراسة حتى المستويات العليا ، لكل طالب يتوفر على الكفاءة و القدرة ، وليس فقط لأبناء الأغنياء ، كما يجب أن تهيبء ، و في كل المجالات و التخصصات ، في أفق ولوج عالم الشغل و الأنشطة الليبرالية ، العدد الكافي من الأشخاص بما يتناسب و متطلبات السوق بالشكل الذي يضمن اليد العاملة لكل المجالات المهنية ، و بشكل متوازن .مهما اختلفت كتلة الأجور بالنظر للأماكنيات الفردية ، بالنسبة لنفس المجال المهني.

و-بفضل التقنيات الحديثة .فان القدرة على الانتاج وبكميات هائلة بالنسبة للمواد الأساسية قد أصبحت لا تعرف حدودا حيث يتوفر لكل الناس ، و بأثمنة منخفضة نسبيا ، المأكل ، المسكن و الملابس ، و شيء من الرفاه الضروري بما يضمن المعنى للكرامة الانسانية .ان مفهوم التضامن الانساني لا يجب أن يأخذ طابع الصدقة أو المنة و خصوصا بالنسبة لهؤلاء الذين يجدون صعوبات في معركتهم الاقتصادية ، دائما مذلة للكرامة الانسانية ، و التي تزعج حتى هؤلاء المستفدين منها . على العكس من ذلك ،يجب اعتماد أشكال للمساعدة التي تضمن للجميع -سواء بالنسبة لمن يستطيع العمل أو من هم عاجزون عن ذلك - مسار حياة مناسب ، دون التخفيض من حجم العمل و الادخار .لا أحد اذن سيعرف معنى البؤس أو أن يكون مجبرا على قبول عقود عمل غير ملائمة .

ث-ان تحرير الطبقة العاملة لا يمكن أن يتحقق الا من خلال تحقيق الشروط التي سبق الاشارة اليها .ما يجب الانتباه اليه كذلك هو أن تسقط السلطة فيما يرتبط بالسياسة الاقتصادية في يد النقابات الاحتكارية التي تحول بكل بساطة في مجال العمل المنهجات التي تسيير في صالح الرأسمال . كما يجب أن يترك للعمال كامل الحرية في اختيار من يرون أنهم جديرون بالثقة للمناقشة الجماعية لشروط العمل و يجب على الدولة أن تقدم كل الضمانات القانونية من أجل الحفاظ على حقوقهم و على احترام كل الاتفاقات . حيث سيتم القضاء على كل التوجهات الاحتكارية في حالة ما اذا تم تحقيق هذه التغيرات الاجتماعية.

انها حقيقة التغيرات الضرورية اذا أردنا أن نخلق حول هذا النظام الجديد ، طبقة سميكة من المواطنين الذين من مصلحتهم حماية هذه المكتسبات و هكذا ستعطي للحياة السياسية بصمات الحرية التي من خصائصها المعنى العميق للتضامن الاجتماعي . و على هذه الأسس سيقتنع الجميع بأن للحريات السياسية مضمون حقيقي وليس مجرد شكل ، وهذا انطلاقا من أن الجماهير ستتمتع فعليا بالاستقلالية و بالمعرفة الكافية لممارسة المراقبة المستمرة و الفعالة على الطبقة التي تحكم.

أما فيما يرتبط بالمؤسسات الدستورية ، باعتبار صعوبة التنبؤ بالشروط التي ستحيط بنشأتها أو طريقة عملها . لا نمتلك الا اعادة ما يعرفه كل الناس حول ضرورة توفير أجهزة تمثيلية ، حول تكوين القوانين ، حول استقلال القضاء فيبدو لنا غير ملائم ملامستها ، التي تأخذ حيزا من رهن التطبيق الجزئي للقوانين حول حرية الصحافة و الجمعيات ،الضرورية لتتوير الرأي العام و تتيح لكل المواطنين امكانية المشاركة في الحياة السياسية للدولة .لكن نوجد الآن أمام سؤالين يحتاجان شييء من التوضيح، باعتبار أهميتها راهنا في بلادنا : الأمر يتعلق بعلاقة الدولة بالكنيسة و ثانيا طبيعة التمثيلية السياسية .

أ- ان التوافق الذي طبع علاقة الفاتيكان و تحالفه مع الفاشية ،يجب الغاءه، بطبيعة الحال من أجل التأكيد على الطابع اللانكى للدولة ، و التصريح بدون تردد، على سمو الدولة على الحياة المدنية . كل الشعائر و المعتقدات الدينية ، يجب احترامها على قدم المساواة، لكن الحكومة لا يجب أن تتوفر على ميزانية للعبادات .

ب-ان البيت من ورق الذي تأسست على أرضيته الفاشية سينسف الى شظايا في نفس الوقت الذي ستزول فيه كل الأحزاب المرتبطة بالدولة الشمولية .و يعتقد البعض أنه من خلال تلك البقايا سنتمكن من الحصول على الموادمن أجل النظام الدستوري الجديد . أما بالنسبة لنا فلا نؤمن بذلك. في الأنظمة الشمولية .فان الغرف التعااضية هي مجرد مهزلة التي تنتوج المراقبة الأمنية على العمال . و كنتيجة ، حتى و ان مثلت الغرف التعااضية التعبير الصادق لمختلف الفئات العمالية ، فان الأجهزة التمثيلية لمختلف الفئات المهنية ، لا يمكن بتاتا أن تكون مؤهلة للتفاوض حول السياسة العامة ، و يتحولون ،في القضايا المرتبطة بالاقتصاد ، الى أجهزة لفرض اختيارات في مصلحة الفئات الأكثر قوة داخل النقابة . وستعدد المهام المنوطة بالنقابات في اطار تعاونها مع أجهزة الدولة التي تعمل على حل المشاكل التي تعنيهم هم فقط بشكل مباشر . لكن يجب الغاء فرضية تحملهم أي مهمة تشريعية ،لأن ذلك يحل انطلاقا من الفوضوية الفيودالية في قلب الحياة الاقتصادية واذن من خلال استبداد سياسي جديد . كثيرهم من توهوا بأسطورة التعااضية و الذين يستطيعون و مفروض عليهم أن ينساقوا وراء الممارسات التجديدية ، لكن يجب أن ينتبهوا الى درجة العبث للحل الذي طالما حلموا به .

ولا يمكن أن تحيي التعااضية حياة محسوسة ملموسة الا من خلال الشكل الذي تختاره الحكومات الشمولية و ذلك لربط العمال بالأوامر التي تصدر عن الموظفين الذين يراقبون أدنى حركة ، كل ذلك في مصلحة الطبقة الحاكمة .

ولا يمكن للحزب الثوري أن يتأسس بشكل مرتجل ، وكأنه فعل هاو خصوصا في اللحظات الحاسمة . لكن يجب أن يبدأ في التشكل ابتداء من الآن ، على الأقل في تصوره السياسي الباطني . لاطاره العام و في توجهاته الأولية بالنظر للعمل الذي يجب القيام به. كما لا يجب أن يمثل – أي الحزب الثوري – قوى غير منسجمة و ذات توجهات مختلفة ، يتم تجميعهم فقط بشكل سلبي و في سياق انتقالي ، انطلاقا من استحضار ماضيهم المعادي للفاشية ، في انتظار فقط اندحار النظام الشمولي ، و مستعدون للاقسام ، كل في اتجاه معين بمجرد ما يتم تحقيق هذا الهدف . على

يجب عليه أن يلج ، عبر عملية دعاية ممنهجة ، الى كل الأمكنة حيث يوجد أناس مقموعون من طرف النظام العالي . و دائما يتم أخذ نقطة الأنطلاق عبر ملامسة المشكل المحسوس . باعتباره المشكل الذى يؤرق كاهل الناس حينئذ يتم التدليل على أنه مرتبط بمشاكل أخرى و تحديد الحلول . لكن و في الاطار الأكثر شساعة من حيث عدد المتعاطفين ، لايجب تنظيم الحركة عبر ادراج فقط هؤلاء الذين وضعوا الثورة الأروبية هدفا أساسيا في حياتهم ، والذين يتحلون بحسن السلوك و يدركون في الآن ذاته العمل الأساسي الواجب القيام به . و حرصهم الشديد على أمن و صلابة حزبهم حتى أثناء فترات اللا شرعية ، و ذلك في سبيل تشكيل شبكة صلبة التي تبدي مقاومتها للفضاء الأكثر هشاشة من المتعاطفين .

و دون ترك أى فرصة تتوفر للحزب و لا حتى أي مجال من أجل ترسيخ أفكاره . كما يجب توجيه حركته بالدرجة الأولى في اتجاه الأوساط الأكثر أهمية باعتبارها مراكز لترويج أفكار و من أجل استقطاب رجال مقاومين ، و بالدرجة الأولى في اتجاه المجموعتين الاجتماعيتين الأكثر حساسية في الوضعية الحالية ، و أقصد بذلك الطبقة العاملة و الأوساط المثقفة . الأولى باعتبارها قد انكشيت على الطبقة الشمولية ، و باعتبارها كذلك من هي في حاجة الى اعادة تنظيم صفوفها. أما بالنسبة للمثقفين ، و الشباب منهم على وجهه الخصوص ، باعتبارها الأكثر تضايقا ، على المستوى النفسي ، والتي تعبر عن كراهية مفرطة للاستبداد . وبشكل تدريجي ، ستلتحق طبقات اجتماعية أخرى لا محالة بهذه الحركة العامة .

ان كل حركة التي لا تستطيع اشراك هذه القوى محكوم عليها بالعقم ، باعتبار أنها اذا اقتضت على حركة المثقفين ، فإنها ستحرم من القوة الضرورية لمواجهة المقاومة الرجعية ، حيث ستتكون لديه انطباع التحذير اتجاه الطبقة العاملة و الذي سيحولها ، اذا ارتبط الأمر بالأحاسيس الديمقراطية . مما سيساعد على تدليل الصعوبات ، على أرضية تعبأة كل الطبقات الأخرى ضد العمال بمعنى اعادة احياء الفاشية بشكل نهائي .

أما اذا تم التركيز فقط على البروليتاريا ، سيحرم من صفاء الرؤية التي لا يمكن أن تأتيه الا من طرف الطبقة المثقفة ، التي بدورها ضرورية خصوصا في عملية الكشف عن مهام جديدة و مسارات أخرى . سيبقى إذن سجين النظرة الكلاسيكية القديمة و سيواجه أعداء من كل حذب و صوب و سيجو نحو الحل الشيوعي النمطي.

و خلال أزمة الثورة ، فان هذه الحركة هي التي ستتحمل مسؤولية تنظيم و توجيه القوى التقدمية ، عبر استعمال كل الهياكل الشعبية التي تتكون بشكل عفوي مثل الخنادق التي ستتشكل من داخلها القوى الثورية ، ليس من أجل اجراء استفتاء عام ، لكن في انتظار توجيهها . ان هذه الحركة تستلهم رؤيتها و تأكدها من فرصة ما يجب القيام به ليس من خلال من خلال تحفظات احترازية من طرف الادارة الشعبية الغير موجودة حاليا ، لكن من خلال الوعي بالحاجة الى الارتباط بالحاجيات العميقة للمجتمع الحديث و بهذا الشكل ستبرز أولى التعليمات للنظام الجديد ، وكأول سلوك اجتماعي للجماهير التي لا تزال في حاجة الى تأطير . و عبر هذه الديكتاتورية التي يمثلها الحزب الثوري ، ستتشكل الحكومة الجديدة ، و حولها ستبرز الديمقراطية الجديدة و ما من شك في أن النظام الثوري سيؤدي بالضرورة لاستبداد جديد . و سيؤدي الأمر الى وضع الأسس لنموذج اجتماعي متحضر .

لكن اذا كان الحزب يدرك من خلال قبضة حديدية و عبر خطواته الأولى، كيفية توفير الشروط لحياة حرة حيث الكل مدعو للمشاركة الحقيقية في تسيير أمور الدولة ، و كنتيجة لذلك فان التطور

و بالتالي فانه بإمكاننا الاقرار على الأشتغال الصحيح للمؤسسات لسياسة الحرة .  
ان ما يجب معرفته اليوم هو التخلص من الأعباء القديمة و المعيقة و الاستعداد لجني ثمار  
المستجدات المتواترة المختلفة تماما مع ما تم تصوره ، كما يجب معرفة ضحد كل ما يرتبط بالقيم  
القديمة التي أكمة عدم نجاعتها و اثاره في صفوف الشباب طاقات جديدة .  
و في سبيل نسخ لكمة المستقبل ، فان الوقت حان للبحث و العثور على هؤلاء الذين أدركوا  
مكامن الخلل الذي تعيشه الحضارة الأوروبية .و الذين يجنون من هذا المنطلق ، ميراث كل الحركات  
لتنمية الأنسانية ، الغارقين لأنهم لم يفهموا طبيعة الهدف المنشود و لا تصور الوسائل لبلوغها .  
ان الطريق الذي يجب قطعه ليس بالهين، وبدون تأكيد ، يجب مواصلته ، و هذا ما سيتم .